عدد ٧٠

﴿ ثمن كل نسخة قرش صاغ ﴾

﴿ السنة الاولى ﴾

القاهرة

﴿ جريدة يومية سياسية ﴾

﴿ قيمة الاشتراك ﴾

﴿ الدفع سلفا ﴾

	عن ٦ اشهر	عن سنة واحدة
خالصة اجرة البوسطة	فرنك	
فى مصر وسائر الارياف	٣٠	٥٥
فى سائر الممالك العثمانية والاجنبية	٣٥	٧٠

﴿ الاشتراك بالقاهرة يكون فى اول كل شهر او فى منتصفه ﴾

﴿ اجرة الاعلانات ﴾

اجرة كل سطر فى الصفحة الاولى ٥ فرنكات وفى الثانية ٤ وفى الثالثة ٣ وفى الرابعة فرنك واحد واذا تكرر الاعلان نقصت الاجرة

﴿ مكاتبات القاهرة ﴾

جميع المكاتبات التى ترسل الينا يلزم ان تكون خالصة الاجرة باسم « سليم افندى فارس » مدير القاهرة ومحررها والمكاتيب الغير خالصة الاجرة لا تقبل

﴿ كيفية ارسال قيمة الاشتراك ﴾

ارسال قيمة الاشتراك يكون بحوالة بوسطية او بحوالة على احد بنوكة مصر او باريس او لندرة او الاستانة لامر « سليم افندى فارس » مدير القاهرة ومحررها

ادارة القاهرة ومطبعتها هى باتصال سراية على باشا شريف بسكة عابدين

مصر فى يوم الاحد غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٠٣

الموافق ٧ مارس الافرنجي (اذار) سنة ١٨٨٦

القاهرة

﴿ مصر فى يوم الاحد غرة جمادى الآخرة سنة ١٣٠٣ ﴾

﴿ لائحة القرض العقارى ﴾

لا يخفى ان بموجب الامر الخديوى الصادر فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ ابرزت سندات عقارية بمبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انكليزى وتعينت قيمة القرض ٧٣ فى المائة من اصل رأس المال المعنوى ثم اسقط منه ٥ فى المائة وانزلت القيمة الى ٧٢ وثمن فى المائة ومع ان الحكومة لم تستورد من المبلغ المذكور الا ٥٫٩٧٧٫٣٠٠ جنيه مصرى فينبغى ان يسقط من هذا المبلغ ٢ فى المائة لمصاريف عمولة اى ١٦٥٫٠٠٠ جنيه مصرى ونصف فى المائة لمصاريف تمغه وسندات اى ٤١ الف جنيه و ٦٠٫٠٠٠ جنيه لتسديد بعض مصاريف متفرقة ولدفع فائدة السلفات ٧ فى المائة فيكون صافى القرض بعد تنزيل المبالغ المذكورة ٥٫٧١١٫٣٠٠ جنيه

اما عجز مصلحة الاطيان من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٥ فيبلغ ١٫٠٦٤٫٢٩٠ جنيها انكليزيا فيكون معدل الاستهلاك السنوى ١٧٧٫٣٨٠ جنيها واذا نظرنا الى الاموال التى صار استهلاكها فى مدة ست سنين اى من اول يناير سنة ١٨٨٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ البالغة ١٫٠١٣٫٠٠٠ جنيه انكليزى يتضح لنا انه لا يمكن استهلاك القرض العقارى الا فى سنة ١٩٣١ وذلك اذا فرضنا ان الضرورة لم تقض بناء على العجز السنوى بان يبطل الاستهلاك وعلى الخصوص لان مبيع الاراضى آخذ فى التأخر كما يظهر من ميزانية السنين الاربع الاخيرة ولكن يترجح لدينا بكل دليل ان من المحال دوام الاستهلاك على حاله مع وجود العجز المذكور وتناقص مبيع الاطيان عن عادته بل يثبت لنا من قرائن الاحوال انه سيضطر الامر الى ابطال الاستهلاك بعد حين بكليته وفى سنة ١٩٣١ تكون الحكومة المصرية قد سددت ٧٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى وهى النقص الحاصل فى ايرادات الخزينة ويصرف علاوة على ذلك مبلغ ١٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لاجل العمولة التى تعطى لارباب الدين فى مقابلة تسديد اوراق الكوبون واستهلاك الاموال فى مدة ٥١ سنة وحينئذ تبلغ خسارة الحكومة ٧٫٦٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى اى ثلاثة ارباع واردات مصر السنوية بدون ان تحصل من ذلك على ادنى فائدة

﴿ تصريحات غلادسطون فى احوال مصر ﴾

قال فى « الستاندرد » الذى هو لسان الوزارة السابقة ما ملخصه لا شك ان من الناس من يعترض على الوزارة الحاضرة ويزعم ان اللورد روزبرى وزير الخارجية مضطر الى ان يطبق اعمال سياسته على الوعود والتصريحات التى صرح بها مستر غلادسطون فى خطابه المشهور بالنظر الى المسائل المتعلقة بانكلتره والقطر المصرى لان جل الناس توهموا من ذلك الخطاب ان مستر غلادسطون تعهد باخلاء الديار المصرية حالا مع ان وعوده فى هذا المقام شبيهة بالعاب الحاوى الذى يخيل للناظرين ان الساعة فى يده مع انها فى جيبه لان من تصفح ذلك الخطاب بامعان ودقة يظهر له جليا ان مستر غلادسطون لم يتعهد بامر من الامور مطلقا اما قوله فى شان اخلاء الجيش الانكليزى القطر المصرى عند سنوح الفرصة وعند ما يناسب شرف الدولة الانكليزية فهو امر معلوم ويشعر به كل انكليزى لانه متى سمحت الظروف بهذا الاخلاء وان كنا لم نستفد من جميع الخسائر التى تحملناها بواسطة تداخلنا لاعادة النظام الى مصر فانا نجرى ذلك بسرور عظيم لنلقى الاعباء الثقيلة عن عاتق المموّلين الانكليز الناشئة عن احتلالنا القطر المصرى

﴿ تفتيش المديريات ﴾

قال فى الفار دالكسندرى « اسلفنا غير مرة ان الحكومة السنية ارسلت لجنة مخصوصة لتفتيش حسابات المديريات وانتظام احوالها الادارية ولا يخفى ان هذه اللجنة قد اتمت اعمالها فى اسيوط ولكن وان كانت نتيجة تحقيقاتها على غاية ما يرام الا ان فى الزوايا خبايا فقد اوضحنا لقرائنا ان تلك الحسابات مسلمة الى مستخدمين من الاقباط يستطيعون ان يسدلوا النقاب على الخلل الواقع ولا غرو اذا سر اعضاء اللجنة من نتائج تفتيشهم بناء على الاسباب التى تقدم شرحها وقد سافرت اللجنة الى مديرية اخرى وسوف تلاقى ما لاقت فى اسيوط وفضلا عن ذلك فان التفتيش الذى صار اجراؤه فى اسيوط هو عار من الاهمية وبقى فى هذه المديرية سعد افندى البدوى ليستوفى شروط التحقيق وعند رجوع اللجنة تقدم تقريرها اللازم وهى مؤلفة من مستر پالمر وموسيو مازوك وشكور بك وسعد افندى البدوى والدكتور ماستون

﴿ ضباط الانكليز فى الخدمة العسكرية المصرية ﴾

وردت الينا الرسالة الآتية بامضاء معتبر نشرناها هنا لاهميتها آملين من ارباب الامر والنهى فى الوظائف العسكرية ان يترووا فيها قال

حضرة محرر القاهرة — قد اطلعت فى القاهرة غير مرة على الفوائد التى نشرتموها فيما يتعلق بالعساكر المصرية والمدافعة عن حقوقهم وحيث ان جريدتكم القاهرة هى حرة لا تخشى لومة لائم فرخصوا لى فى ان ابين لكم بعض افكار تتعلق بالضباط الانكليز الذين فى خدمة الحكومة المصرية ويأخذون منها مرتبات وافرة فاقول قد جرت العادة انه اذا كان ضابط اجنبى يدخل فى حكومة اجنبية عنه فيلزمه ان يقتدى باصول آمره وعوائده وباجراءات النظامات العسكرية مثال ذلك ان يلبس ملبوس الضباط بحسب الاصول المعمول بها فى البلاد التى هو فيها ومع ان ضباط الانكليز الذين فى الخدمة العسكرية المصرية يلبسون ملبوس الضباط المصريين فى النهار فهم يخالفونهم فيه فى الليل فقد ترى مثلا الضابط الانكليزى يلبس فى المساء عند توجهه الى اللوكنده او الكلوب او الزيارة بنطلونا بالقصب ثم يلبس « جاكت » لا يجاوز طولها طول الصدرية بحيث يرى القميص من اسفلها وبذلك يتزيا بزى ملبوس ضباط الانكليز ولا تعرف منه علامة على انه فى الخدمة المصرية سوى الطربوش الذى على رأسه على ان هذه الاصول هى مخالفة للاصول العسكرية المصرية فاذا كان هؤلاء الضباط الذين يأخذون معاشاتهم من دم المصريين ولحمهم لا يريدون ان يمتثلوا للنظامات المصرية فان من وظيفة الحكومة السنية منعهم من مجاوزة الآداب لانه لا يخفى ان « الجاكت » القصيرة التى طولها طول الصدرية لا يليق لبسها وقد كنت فى الاستانة وحضرت فى وقائع حربية وقت حرب الدولة العلية والروسية ورأيت كثيرا من الضباط الاجنبية الذين فى خدمة الدولة العلية الا انهم مطيعون للنظامات العثمانية العسكرية فى جميع الاحوال اعنى من حيث الملبوس ليلا كان او نهارا ولم نسمع ان احدا منهم تزيا بملبوس بلاده وفضلا عن ذلك فانهم يفتخرون بملبوس الضباط العثمانيين فهذا باكر باشا مفتش عموم البوليس هنا الذى كان فى خدمة الدولة العلية العسكرية فليسأل منه اذا كانت روايتى هذه صحيحة او لا اما هنا فلا يكفى ان جماعة من الاولاد الانكليز يترأسون على العساكر المصرية ويأخذون مرتبات باهظة بل تراهم اليوم يدوسون على اصولنا العسكرية فاذا كانت الحكومة السنية غير قادرة على ان تلزم اولئك الضباط ان يراعوا نظامات البلاد العسكرية ويكتفوا بأخذ معاشاتهم الوفيرة دون ان يظهروا استقلاليتهم عن آمريهم فلنا ان نرجو من الجنرال غرنفل الذى يلقب بالسردار وبباشا ان يلزمهم هو ويوجب عليهم مراعاة مقام البلاد العسكرى واصولها وشرفها

﴿ الامضاء امير الاى ... ﴾

﴿ حادثة الدائرة السنية ﴾

ذكرنا قبل هذا ما حصل فى الدائرة السنيه من الخلاف بين حضرة سعادتلو ناظرها وبين اللجنه التى ارسلت الى الفيوم لتحقيق مطالب مستأجرى الاطيان هناك الذين رفضوا قبول الشروط التى عقدت بينهم وبين الدائرة بسبب عدم امكانهم العمل بموجبها ولا باس ان ننشر هنا ما رأيناه فى بعض الجرنالات الافرنجية فى هذا الخصوص قال « علمنا من مصادر جديرة بالثقة ان حضرة سعادتلو ناظر الدائرة السنيه امر بفسخ ايجارات اثنى عشر فدانا من تفتيش الفيوم فى غياب مراقبى الدائرة فابتدئ بوضعها فى المزاد مرة ثانيه ثم رفعت العطاوات الى لجنه الزراعه المكلفه بالنظر فى هذه المسائل وهذه اللجنة التى رئيسها شاكر باشا واعضاؤها كل من الكولونل مانى وقلينى بك وحسن بك توفيق قد فحصت الاوراق المتعلقة بالمزاد الاخير وتراءى لها ان هذا المزاد يوجب على الدائرة خسائر فادحة وطلبت ان تذهب الى اراضى التفتيش المذكور بقصد ان تكتشف على خفايا هذه الاعمال التى لا تخلو من الخلل فاستقر مجلس ادارة الدائرة على اجابة طلبها وارسل

لجنة مخصوصة لهذا الغرض مؤلفة من الكولونيل مانى وقلينى بك وهما من اعضاء لجنة الزراعة المتقدم ذكرها وارسل معهما موسيو جينكوس مهندس اراضى الدومين الذى طلبه حضرة سعادتلو ناظر الداخلية من موسيو بوترون لاجل هذه الغاية فاتضح لهذه اللجنة بعد البحث والتدقيق

(اولا) ان الاثمان فى المزايدة الثانية هى انقص منها فى المزايدة الاولى بمبلغ ١٫٢٧٥ جنيها وفضلا عن ذلك فان الذين تقدموا فى المزاد الثانى هم من اقرباء المزايدين الاولين وشركائهم

(ثانيا) ان شروط الايجار الاول فسخت بدون استشارة اعوان التفتيش ولا لجنة الزراعة بحسب الاصول المرعية الى الآن

(ثالثا) انه بناء على جودة الاراضى التى صار ايجارها فلا يكون الايجار باهظا بمبلغ ١٢٠ قرشا (الفدان) الذى قبل به الطالبون فى المرة الاولى بل ان هؤلاء الطالبين الذين ارادوا فسخ الايجار واجيب الى مرغوبهم فى الحال هم من ذوى الثروة واليسار لانهم يملكون من الاراضى ما ينوف على ١٫٣٥٤ فدانا من الاطيان الجيدة و١٫١٨٢ فدانا من اراضى النخل

(رابعا) قد اتضح لدى اللجنه بعد مراجعة دفاتر التفتيش ان الاراضى التى اجرت فى المزاد الاول بمبلغ ١٢٠ قرشا على الفدان ثم انزل الايجار فى المزاد الثانى الى ٦٠ قرشا قد تاجرت فى الاوقات السابقه بمبلغ مائتين وقرشين كل فدان

فبناء على الاسباب المتقدم شرحها اقرت اللجنه بصلاحيه المزاد الاول وابطال المزاد الثانى وحكمت بخلل جميع الاجراءات الاخيرة ولما وصل هذا التقرير الى ناظر الدائرة امر برفت اعضاء لجنة الزراعة ولكن عدل فى آخر الامر عن رأيه

والظاهر لنا ان هذه الواقعة تسببت عن سوء فهم حصل من كبار متوظفى الدائرة وليس من شانها ان تخل بما لهم من الشهرة فى حسن السلوك والقيام بوظائفهم بوجه الضبط والدقه

﴿ الروايات عن المرخص الانكليزى ﴾

روى الفار عن مكاتبه هنا انه ورد الى سرهنرى درامند ولف اوامر من دولته والمحقق اليقين عندنا انه لم يرد اليه بعد تعليمات جديدة البتة وقد اخبرنا بذلك من له اهميه هنا والمام بمعرفه منهاج الوزارة الحاضرة فى لندره ولكن الغالب على الظن ان هذه التعليمات الجديدة تأتى فى الاسبوع الآتى

﴿ الرجم بالغيب ﴾

تواترت الاخبار هنا فى بعض المحافل الاجنبيه وعنها روى بعض جرنالات الاسكندريه الافرنجيه انه بسبب خلاف شديد وقع بين حضرة دولتلو الغازى احمد مختار باشا وحضرة دولتلو نوبار باشا رئيس النظار فيما يتعلق بالاصلاحات العسكريه المراد اجراؤها هنا وتنظيم الجيش المصرى استعفى رئيس النظار من مسنده والصواب انه ليس لهذه الروايه ادنى صحة قطعيا ولم يقع بين المشار اليهما ادنى خلاف والائتلاف بينهما موجود

﴿ سياسة الانكليز فى مصر ﴾

كنا ذكرنا انه استقر رأى مجلس النظار هنا على انه لا يوظف فيما بعد فى الخدمة العسكرية المصرية ضباط من الانكليز والآن رأينا فى الاجبسيان غازت لسان حال الهيئة العسكرية الانكليزية هنا ان دولة انكلتره لم ترسل تعليمات فى هذا الخصوص وفضلا عن ذلك فعن قريب يحضر الى هنا ٢٠ (عشرون) ضابطا من ضباط الانكليز ليتولوا وظائف عسكريه وحيث ان خليلتنا الغازت روت هذه الروايه عمن يوثق بكلامه تعين علينا ان نتأسف على هذا المنهاج الجديد الذى من شانه ان يعوق فى دوام اتفاق المرخصين

﴿ حرية المطبوعات بمصر ﴾

قد اسلفنا فى احدى القاهرة الماضية مقالة طويلة تتعلق بحرية المطبوعات بالقطر المصرى وتجاوز بعض الجرنالات فى الطعن فى الشخصيات والآن رأينا ان « التيمس اف اجبت » احد الجرنالات التى ظهرت حديثا فى الاسكندرية بدون رخصة باللغتين الفرنساوية والانكليزية اخذت فى هذه الايام تحرر مقالات طويلة لا تناسب المقام طعنا فى رئيس النظار وسرافلن بارنغ بصورة خارقة لعادة ارباب الاقلام وبلغنا ان الحكومة السنية اخذت التدابير اللازمة لتعطيل الجريدة المذكورة والمخابرات فى هذا الخصوص متبادلة بين الحكومة هنا ومحافظة الاسكندرية ولكن لما كان صاحب تلك الجريدة من الاجانب نرجو ان الحكومة لا تصادف عوائق فى اجراء نظام المطبوعات

﴿ الجرنالات المصرية فى سورية ﴾

قال صاحب الفار دالكسندرى انه اعيد اليه من سوريه مع البوسطة النمساوية عدة نسخ من جريدته فاستغرب ذلك لانه لم يرسل شيئا منها الى تلك الجهات ثم وجد ان داخل جريدته كانت جريدة الاتحاد المصرى فانها وضعت بداخل الفار ثم ارسلت الى سورية الا ان البوسطات العثمانية هناك لحظوا هذا الامر فاعادوا الجريدة الى الاسكندريه فمن هنا يتضح شدة اهتمام مأمورى سورية بمنع دخول كل ما يطبع فى القطر المصرى الى سورية لكى لا يعلم السوريون شيئا من احوال العالم الا ما هو مسطور فى جرنالات بيروت

﴿ سندات غوردون باشا ﴾

ذكرنا امس وغير مرة تفصيلات تتعلق بسندات غوردون والآن رأينا فى البوسفور ما ترجمته « منذ بعض اشهر جرت فى نظارة المالية تحقيقات مهمة وعند ذلك فقد من النظارة بعض اوراق ودفاتر مهمة تختص بسندات غوردون فاخذت الضبطية فى تحقيق هذه المسألة الا انه بعد ذلك لم يسمع عنها اثر ولا خبر

﴿ سياسة ايطاليا فى سواحل البحر الاحمر ﴾

ذكرنا قبل هذا ان دولة ايطاليا ارسلت مأمورية علمية الى « هرر » والآن علم من اخبار عدن انها وصلت اليها ورأينا فى بعض الجرنالات ان مأمورى انكلتره صرحوا بانهم لا يرخصون فى نزول المأمورية الطليانية المذكورة فى زيلع ما لم ترد اليهم اوامر خاصة من دولتهم فى لندره وقد ابلغ حاكم عدن المأمورية المذكورة ان دولة انكلتره لا تسوغ لهم فى الاستيلاء على هرر فاجابهم المأمورون بانه ليس لهم مأمورية سياسية بل مأموريتهم انما هى تجارية وعلمية

عاد الى هذا الطرف قنصل المانيا الجنرال من سياحته بالوجه القبلى وقد تشرف بمشاهدة افندينا ولى النعم الخديو المعظم

صدر الامر العالى الخديوى بتعيين حضرة عزتلو ابراهيم بك نجيب وكيل النائب العمومى فى محكمة الاستئناف المختلطه بالاسكندريه قاضيا فى محكمة الاستئناف الاهليه بمصر بدلا من حضرة عزتلو حسين بك واصف الذى نقل الى محكمة سكندرية الابتدائية المختلطة — وعين موسيو شارل لوجريل الحاكم فى مصر الابتدائية الاهلية حاكما فى محكمة الاستئناف المذكورة بدلا من عزتلو عبد اللطيف بك الصيرفى الذى قبل استعفاؤه — وعين ايضا موسيو جورج بيرنار الحاكم فى محكمة المنصورة الاهلية حاكما بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية بدلا من موسيو شارل لوجريل الموما اليه

ارسل افندينا ولى النعم جناب الخديو المعظم حضرة سعادتلو طونينو باشا التشريفاتى الى سرافلن بارنغ وزير انكلتره هنا للاستفسار عن صحته التى لم تعتدل بعد

ذكر فى الفارد الكسندرى ان رئيس جهورية الترنسفال الكائنة فى جنوبى افريقية ارسل الى لندره سيف الجنرال ستورات الانكليزى الذى قتل اخيرا فى وقائع السودان من المتمهديين وقد وجد هذا السيف فى ميدان واقعة « اغمبه » فوجده بعض الناس وقدمه هدية الى رئيس الجمهورية المشار اليه ولما علم هذا الرئيس بوفاة الجنرال المذكور ارسله فى الحال الى لندره ليكون تذكارا له عندها وعلى السيف المذكور منقوش اسماء الوقائع الحربيه التى حضرها الجنرال

﴿ السفر فى خليج السويس ﴾

بلغ عدد السفن التى مرت فى خليج السويس فى سنة ١٨٨٣ ٣٫٣٠٧ سفن منها ٢٫٥٣٧ انكليزية و٢٧٢ فرنساوية والباقى من اجناس مختلفة اما فى سنة ١٨٨٤ فبلغ عدد السفن التى مرت فى الخليج ٣٫٢٨٤ سفينة منها ٢٫٤٧٤ انكليزية و٢٠٠ فرنساوية وفى سنة ١٨٨٥ مر ٣٫٦٢٤ سفينة منها ٢٫٧٣٤ انكليزية و٢٩٤ فرنساوية

﴿ بخ بخ يا لصوص ﴾

روى الفار ان فى ليلة الجمعه الماضى ارادت جماعه من اللصوص الاوروپاويين ان ينهبوا « البنك العمومى » ولكن لم يتيسر لهم ذلك كما انه لم يتيسر القبض عليهم ولا اقتفاء اثرهم

﴿ اخبار الپوليس ﴾

علم سعادة جبونس باشا مفتش عموم بوليس قسم اسيوط من رجاله السريين بوجود منسر من اللصوص مختفين داخل مغارات بجهة الروضة فأخذ معه ١٥ نفرا من جيش الاحتلال و٢٥ من عساكر البوليس وتوجه فى ٢ مارث الى المحل المذكور وحاصر المغرات وامر العساكر بالدخول الى المغارة فقاومهم اللصوص باطلاق النيران الشديدة وقتل منهم واحد وجرح آخر جرحا بليغا

ولما كان عدد اللصوص غير معلوم لسعادة جبونس باشا رأى من الصواب توقيف المعركه لا سيما وموقع المغارات مما يساعد العدو على المقاومة الشديدة

وبعد ذلك ضايق على الاشقياء سبل النجدة والنجاة باقامة فرقة تخفر ابواب المغارات ثم ارسل الى مصر وبنى سويف يطلب نجدة فارسل اليه منهما القدر اللازم

وقد جاء من سعادته تلغراف الى نظارة الداخلية يخبرها بفوزه على الاشقياء بعد ان صدوا مرة اخرى وقد ارادوا بخروجهم الخلاص ولكن خاب املهم

وقد كان عددهم ثلاثة عشر ما بين ذكور واناث

وعند وصول هذا الخبر المسر الى قلم الضبط والربط بالداخليه جاء من مديريه الشرقيه ما علم منه

ان قد اكتشف بهمه سعادة المدير منسر آخر بجهه القنايات على حدود الدقهليه وقد القى القبض على اربعه من جملتهم شيخ المنسر وعن قريب يقبض على رفقائهم اذ صارت الحكومة على معلوميه من اسمائهم ومساكنهم

﴿ جمعية التوفيق الخيرى ﴾

﴿ تحت رئاسة دولتلو الامير محمد على بك الافخم ﴾

هذا بيان اسعار المحلات فى الليلة المراد اتخاذها من طرف الجمعية فى تياترو الاوپيرا الخديوى فى يوم الاثنين ١٥ مارث سنة ١٨٨٦ الساعة ثمانية ونصف افرنكى مساء

فرنك	
٦٠	لوج درجة اولى جميعه للحريم
٥٠	بنوار
٣٠	لوج درجه ثانيه
١٠	كرسى ممتاز
٥	كرسى فوتوى
٣	كرسى استال
٢	اعلى التياترو
٣	دخول عمومى الى اللوجات

التذاكر تباع كل يوم من الصباح الى الظهر بمنزل ادارة الجمعيه المعلوم بباب اللوق وفى يوم التشخيص فى التياترو

﴿ كتاب الرحلة العلمية فى قلب الكرة الارضية ﴾

يسأل عنه امين افندى هنديه فى السكة الجديدة بالموسكى

﴿ راى جرنالات فرنسا فى تبدل احوال الروم ايلى الشرقية ﴾

رأينا فى بعض الجرنالات الفرنساوية ما ترجمته « قد برح الخفاء وزال الغشاء وظهر ما استتر من مخبآت البلغاريين فانهم رغما عن معارضات الدول وتشديدات الروسية بلزوم احترام المعاهدات الدولية وعدم تغيير شئ من نظامات الروم ايلى الاساسية فقد غيروا وبدلوا امورا كثيرة ذات اهمية فمن جملة اعمالهم فى هذا المقام انهم وضعوا رسوم الكمرك فى تخوم الروم ايلى الشرقية على البضائع التى ترد من الاراضى العثمانية مع ان هذا هو مناقض لما انبنت عليه تلك المعاهدات ولنصوص نظامات الروم ايلى الاساسية وقد اوجب ذلك اضرار جسيمة على التجار الفرنسيس المقيمين فى دار الخلافة العظمى لان جل معاملات ولاية الروم ايلى انما هى مع الاستانة ولم تؤخذ الرسوم مطلقا الى هذا الوقت على ما يرسل من هذه العاصمة المحمية الى تلك الولاية بناء على نص البند ١٩٧ من نظامات الولاية المذكورة المتضمن انه لا يجوز وضع الجمارك بين الروم ايلى وبقية الولايات العثمانية بحيث كانت قبل الآن تدخل البضائع اليها وتصدر منها بدون ان تدفع شيئا من رسوم الجمارك وقد اقتضى الامر اقامة الحجة من مجلس التجارة الفرنساوى فى الاستانة العلية ضد هذه الاعمال التى لا تنطبق على منافع التجارة الفرنساوية بوجه من الوجوه اذ لا يخفى على الفطن اللبيب ان الصناعة الفرنساوية تربح كثيرا بواسطة علاقاتها مع الاستانة لان البضائع الفرنساوية ترد اليها من مرسيليه وتصدر منها الى فلبه قاعدة الولاية فتصرف بسهولة عظيمة وتعطل على بضائع اوستريا والمانيا ولم يكن يدفع عليها الا رسم دخولها فى الاراضى العثمانية اما الآن فقد اصبحت بعد تدابير البلغار المذكورة تدفع رسمين للدخولية وهذا يعطل حركة نجاحها ويعود بالرواج على بضائع اوستريا والمانيا لانها ترد الى ولاية الروم ايلى عن طريق الصرب ولا تحمل رسمين نظير بضائع الممالك الغربية اى فرنسا وانكلتره وايطاليا اى الدول التى بحثت على حتفها بظلفها وسعت وراء ضررها الخاص بسبب موافقتها لثورة البلغار التى حدثت فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ ولكن مع ذلك فلا يخطر ببالنا ان الدول التى ساعدت على نجاح اجراءات البلغاريين السياسية توافقهم ايضا على مخالفتهم لشروط معاهدة برلين وقواعد نظامات الولاية الاساسية فى هذه المسائل ولا سيما انا نصرف ملايين من الجنيهات لنجد منفذا لتجارتنا تحت احتمال النجاح فكيف نرضى بسد ابواب الربح علينا من البلقان وهى امام اعيننا فلابد والحالة هذه من اتخاذ التدابير الحازمة لارجاع الاحوال الى ما كانت عليه وترخيص جميع البضائع فى الدخول فى ولاية الروم ايلى بدون دفع رسوم وغير ذلك من العوائد

﴿ الدولة العلية والروسية ﴾

قال فى التيمس نقلا عن مكاتبه فى الاستانة ما ملخصه « ان الموانع والعوائق التى تحدثها الروسية فى الاتفاقية البلغارية لتسوية مسألة البلغار لم تزل تورث قلاقل فى المحافل السياسية فان الروسية بعد ان استحصلت من الباب العالى رضاه بان يضرب صفحا عن مادة الاتفاقية العسكرية بين الباب العالى والبلغار طلبت اقتراحات جديدة لم يمكن للباب العالى اعطاؤها بحيث صار الآن من الصعب على امير البلغار ان يقدم الى الاستانة قبل تسوية جميع هذه العوائق ومع هذا كله فان الدول يسعون فى ان يبحثوا عن طريقة من شانها ازالة الخلاف بين الطرفين وقد ارسلت اوامر الى غضبان افندى بان يتوجه حالا الى صوفية لمباشرة وظيفته فيما يتعلق بتسوية مسألة املاك المسلمين فى البلغار واعطيت له اوامر بان لا يتداخل فى امور سياسية ولكن سفره الى هناك يحسب اليوم اهانة وابعادا من الاستانة حيث تعدى حدود وظيفته حين كان هنا (بالاستانه) لانه زار سفير اليونان واشار اليه بانه يمكن ازالة الخلاف باعطاء اليونان بعض اراض فلما بلغ ذلك السراية السلطانية حصل فيها كدر عظيم وقد تخلص غضبان افندى من العقاب الذى كان سيطرأ عليه بعد ان فقد اعتباره بسبب كيفية تسوية مسألة البلغار

﴿ ضباط المانيا فى الاستانة ﴾

ذكر فى « الكورسبندانس پولیتیك » نقلا عن مكاتبه فى فى الاستانة ان منذ ثلاثة اسابيع ابى الجنرال غولتس باشا ان يزور المكتب الحربى الذى هو ناظره لان الدوائر الرسمية تحدث له كل نوع من العراقيل فى اجراء مأموريته وكذلك بقية الضباط الالمانيين الذين فى خدمة الدولة العلية يصادفون عوائق عظيمة (قلت الظاهر ان مراد الضباط الالمانيين المذكورين ان يتداخلوا فى جميع احوال داخلية العساكر العثمانية كما هى عادة كل اجنبى يتوظف فى خدمة الممالك الاسلامية

﴿ اقتراحات الروسية فى الاتفاقية البلغارية ﴾

نشر الدالى نيوز تلغرافا من مكاتبه فى صان بطرسبورغ يتضمن ان الروسية تروم ان تطلب تحرير المادة المتعلقة بتعيين البرنس علكساندر امير البلغار على الوجه الآتى وهو « صار البرنس امير البلغار واليا على ولاية الروم ايلى الشرقية »

﴿ تجمع العساكر السلطانية فى پرفيسه ﴾

يتضح من رواية جرنالات ويانه ان الدولة العلية اتخذت اليوم استعدادات حربية كلية فى « پرفيسه » لتكون على حذر من حركات اليونان فى الحدود

﴿ استعدادات الدولة العلية الحربية ﴾

ذكر فى تلغراف من الاستانة الى جرنالات برلين ان الفين من عساكر الرديف وصلا ليها قادمين من طربزون لاستخدامهم فى الاساطيل السلطانية

﴿ الاساطيل الانكليزية فى سوده ﴾

علم من تلغراف روتر الوارد من الاستانة انه حاصل فى محافل الاروام فيها قلق بسبب كثرة تجمع البواخر الحربية الانكليزيه فانهم يرون ان قوة انكلتره البحريه هى مجاوزة المقدار اللازم لتهديد اليونان

﴿ امير الجبل الاسود والروسية ﴾

ذكر فى بعض جرنالات المانيا ان امير الجبل الاسود استقرض من الروسية قرضا راس ماله ٥٠٠،٠٠٠ روبل بدون فائدة لغاية انشاء مرسى فى « انتيورى » ويكون اعطاء المبالغ بالتدريج من خزينة الروسية بحسب تقدم الاعمال النافعة فى الثغر المذكور اما الرسم فقد رسمه رئيس ضباط اركان حرب الروسية (قلت الظاهر ان مراد امير الجبل الاسود ان يبنى فى المرسى المذكور استحكامات منيعة)

﴿ سياسة اليونان مع الدول ﴾

علم من تلغراف وارد من اثينا بتاريخ ٢٦ من الشهر الماضى ان اليونان ستجتنب كل الاجتناب من ان تتخذ اعمالا تحسب تهديدا للدول العظام وعلى هذا فانها تتخذ منهاج الصبر والرزانة لكى لا تمس بحاسيات الدول العظام

﴿ انكلتره والصين ﴾

روى « الناسيونال زيتنغ » من جرنالات برلين ان من المحتمل وقوع حرب بين انكلتره والصين بسبب استيلاء انكلتره على برمانيا

﴿ سكك الحديد فى الروسية ﴾

ذكر فى بعض جرنالات الروسية ان القيصر خصص ١،٠٠٠،٠٠٠ روبل لتصرف فى تشكيل لجنة خاصة للتروى فى هل يمكن انشاء سكك حديدية من « الموسكو » احدى مدن الروسية الى الصين

تلغرافات

﴿ تلغرافات روتر ﴾

﴿ رئاسة الاساطيل المختلطة فى كريد ﴾

لندره فى ٧ مارس — تولى الدوك ادمبرغ (نجل ملكة انكلتره) رئاسة الاساطيل الروسيه فى ميناء « سوده »

﴿ معاهدة فرنسا ومداغسكر ﴾

باريس فى ٧ مارس — استحسن مجلس الاعيان المعاهدة التى ابرمت بين فرنسا ومداغسكر

﴿ تلغرافات هافاس ﴾

﴿ استعدادات اليونان ﴾

باريس فى ٦ مارس — لاصحة للخبر المتضمن ان اليونان استدعت صنفين من عساكرها الرديف

﴿ تشتيت البلغار عساكرها ﴾

باريس فى ٦ مارس — شرعت البلغار فى تجريد عساكرها من السلاح

﴿ تصديق مجلس نواب ايطاليا على اعمال الوزارة ﴾

روميه فى ٦ مارس — استحسن مجلس النواب سياسة الاعمال المالية التى تجريها الوزارة

المالية

﴿ بورس الاسكندرية فى ٦ مارس ﴾

٦٨	و٥ اثمان	الموحد المصرى التسليم فى ١٥ مارس
٢٦	و١٥ ش	البورس الخديويه
٢٤		شركة العقارات المصرية
٧٤٠	فرنك	شركة مياه مصر

﴿ بورس لندرة فى ٦ مارس — روتر ﴾

١٠١	وثمن	القنصليد الانكليزى
١٦	وثمن	القنصليد العثمانى الموحد
٦٥	(كذا)	الدائرة السنية
٩٤	و٣ ارباع	الممتاز المصرى
٦٨	و٣ ارباع	الموحد المصرى
٩٣	ونصف	الدومينال
٨٥	ونصف	الديفانس العثمانى

﴿ بورس باريس فى ٦ مارس — هافاس ﴾

فرنك س	
١٠٩،٩٥	القنصليد الفرنساى (رانت) ١٨٨٣
٢١٢٥،٠٠	اسهم خليج السويس
١٦،٤٠	الموحد العثمانى
٣٥٠،،	الموحد المصرى
٥٣٨،٧٥	البنك العثمانى
٤٦١،٢٥	اسهم خليج پانامه
٢٥،١٧	الكمبيو على لندره

﴿ اعلان ﴾

﴿ خريطة الحرب ﴾

﴿ بين الدولة العلية والروسية ﴾

﴿ رسمها منشئ هذه الجريدة ومديرها ﴾

الخريطة المذكورة طبعت منذ عشر سنين فصارت نادرة الوجود ولا يمكن الاستغناء عنها لمن تهمه معرفة مواقع الممالك البلقانية فكل من يريد الحصول على هذه الخريطة يسال عنها ادارة القاهره وثمنها قرشان صاغ فقط

التجارة

﴿ معاملات مينا البصل ﴾

(السوق بدون تبديل)

﴿ مبيع ٦ مارس ﴾

﴿ القطن ﴾

	بالة	من	الى (القنطار)
(زفتى) ايض	...	...	...
(بنها)	٩	٢٠٧ ونصف	٢٠٧ ونصف
(زقازيق)	٩٥	١٧٠	٢١٠
(منوفية)	٣٢	٢٠٠	٢١٢ ونصف
(المحلة)	١٩	١٨٥	٢١٥
(ابو صير)	..	...	...
(كفر الزيات)	٨٨	١٩٥	٢٢٠
(المنصورة)	١٠٤	١٩٠	٢٣٥ عال
(سمنود)	١١	٢١٥	٢١٥
(طنطا)	١٨	٢٠٠	٢١٥
	كيس		
(دسوق)	٢٠	٢٠٧ ونصف	٢٠٧ ونصف
(كفر الشيخ)	٠٣٤	٢١٠	٢١٠
(ابو حمص)	..	...	...
(دمنهور)	١٠٣	١٨٠	٢٢٢ ونصف
(ايتاى البارود)	...	...	...
(دون)	١١٢	١٢٠	١٤٠

﴿ بزرة القطن ﴾

	اردب	من	الى (الى المحطة)
(قليني)	٨٠٠	٥٦ ونصف	٥٦ ونصف «
(دون)	١٣٧	٥٣	٥٤ « « «
(اشمونى)	٢ر٧٥٠	٥٨	٦٠

﴿ الغلال ﴾

	اردب	من	الى	
(قمح من الاناضول)	٤٥٠	١١٨	١٢٠	(بالساحة)
(« من الهند)	...	...	...	«
(فول صعيدى)	١٢٣	٨٨	٩٠	«
(عدس)	٣٠	٠٨٨	٠٨٨	«
(ادره)	١٦٠	٩٠	٩٢	«
(قمح من سوريا)	٣٩٠	١١٥	١١٧	«

﴿ الوارد فى ٦ مارس ﴾

		(فى النيل)	(فى السكة الحديد)
قطن كيس وبالة		٨٠٥	٣١١
بزرة قطن	اردب	٣ر٩٠٠	٣ر٩١٠
فول صعيدى	«	...	٥٣٠
« بحيرى	«	...	١١٠
ادره	«	١٢٠	٦٠

(وفى التاريخ ذاته فى سنة ١٨٨٤ كان الوارد فى النيل وفى السكة الحديد كما يأتى)

قطن	كيس وبالة	١ر٠٩٣
بزرة قطن	اردب	٤ر٢٦٠
فول صعيدى جديد	«	٠١٠١

﴿ ليفربول فى ٥ مارس ﴾

	بالة
مبيع القطن فى هذا اليوم	١٢ر٠٠٠
منها مصرى	٦٠٠
الوارد من القطن فى هذا اليوم	٣ر٠٠٠

﴿ امر عال ﴾

﴿ فى تعريفة رسوم المواد المدنية والتجارية والجنائية بالمحاكم ﴾

﴿ الاهلية ﴾

﴿ تابع ما قبله ﴾

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ فى الرسوم المقتضى تحصيلها على اعمال الكتبة ﴾

(المادة الرابعة والعشرون) على الاوراق المحررة من قلم كتاب المحكمة من محاضر واوامر واحكام تحضيرية او قطعية يؤخذ رسم كتابة ثمانية قروش اذا كانت قيمة الدعوى الف قرش او اقل وهذا مع مراعاة ما ذكر فى المادة السابعة ورسم كتابة اثنى عشر قرشا اذا كانت قيمة الدعوى من الف قرش وواحد الى خمسة آلاف قرش وتؤخذ نصف الرسوم المذكورة على كل صورة

(المادة الخامسة والعشرون) على كل من محاضر استماع الشهود والايداع وتحليف اليمين وكشف ارباب الخبرة وتحقيق الخطوط وعلى الكشف على المحلات وعلى كل عمل يباشره كاتب المحكمة بنفسه او باطلاع احد مأمورى القضاء يؤخذ رسم كتابة خمسة عشر قرش عن كل ورقة ان كانت قيمة الدعوى زيادة عن الخمسة آلاف قرش

(المادة السادسة والعشرون) على اوامر القضاة والاحكام التحضيرية او التمهيدية او القطعية ان كانت قيمة الدعوى زيادة عن خمسة آلاف قرش وعلى توزيع ثمن المباع بالمزاد سواء كان موقتا او قطعيا وعلى مبلغ التأمين وعلى خلاصة المحكمين وعلى كل قرار آخر يصدر من المحاكم يؤخذ رسم كتابة عشرين قرش عن اول ورقة منها وثمانية قروش على كل ورقة زيادة

(المادة السابعة والعشرون) على كل محضر جلسة بتأجيل القضية لجلسة اخرى يؤخذ رسم ثمانية قروش اما اذا كان التأجيل صادرا من بادى رأى المحكمة او بناء على طلب قلم النيابة فلا يستحق عليه اخذ شئ من الرسوم

(المادة الثامنة والعشرون) يؤخذ رسم على كل صورة او مضمون حكم او امر او قرار او محضر او مطلق ورقة قضائية مبلغ خمسة قروش على كل ورقة منها

(المادة التاسعة والعشرون) يؤخذ على الاحكام القطعية خلاف رسم الكتابة رسم نسبى باعتبار قرش واحد فى المائة على قيمة المحكوم به ان كانت الاحكام الصادرة مبنية على سندات وباعتبار قرشان اثنان فى المائة اذا كانت بغير سندات

(المادة الثلاثون) يحصل فى التفاليس رسم نسبى باعتبار قرشان فى المائة على مبلغ الكونكورداتو الحاصل الاتفاق عليه بين المفلس ودائنيه وعلى صافى موجودات التفليسة فى حالة ما اذا لم يقع صلح بين المفلس ودائنيه

(المادة الحادية والثلاثون) يحصل رسم على الاحكام الصادرة بثبوت حق الملكية او الريع باعتبار قرش فى المائة فى المنقولات وقرشين فى المائة فى العقارات

(المادة الثانية والثلاثون) الاحكام الصادرة بالغياب مادامت قابلة للمعارضة فلا يؤخذ عليها رسوم نسبيه

(المادة الثالثة والثلاثون) اذا صدرت احكام بملزومية الحكومة بصفة كونها مديونة فالمدعى لا يلزم الا بدفع رسوم النسخ فى مقابلة المطالبة بها ممن يلزم

(المادة الرابعة والثلاثون) يؤخذ رسم نسبى باعتبار ربع من واحد فى المائة على قيمة السندات والبونات والاوراق الاميرية والنقود وكل اشياء خلاف ذلك يصير ايداعها فى قلم الكتاب انما البونات والاوراق الاميرية يعتبر قيمتها حسب سعر البورصة يوم الايداع وهذا خلاف الرسوم التى تستحق على محاضر الايداع اما النقود التى يودعونها وكلاء الديانة على ذمة التفاليس فلا يؤخذ عليها رسوم نسبية كما لا تؤخذ رسوم نسبية ايضا على المبالغ المودوعة تأمينا لثمن العقارات من الراسى عليهم المزاد

(المادة الخامسة والثلاثون) يؤخذ رسم نسبى على الاحكام الصادرة بالبيع بالمزاد باعتبار قرشين فى المائة من المنقولات وخمسة قروش فى المائة على العقارات من قيمة ثمن المباع

(المادة السادسة والثلاثون) يؤخذ رسم مقرر عشرة قروش على كل شهادة متعلقة بتحقيق القضايا او محررة من كاتب القلم لاى امر كان وعلى كل شهادة اخرى رسمية وعلى التصديق على كل امضا او ختم وعلى التأشير الواقع من رئيس القلم فى ذيل الاوراق المقدمة لثبوت تاريخها

﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ فى كشف اهل الخبرة ﴾

(المادة السابعة والثلاثون) اذا لزم الحال لتحصيل عوائد نسبية على عقارات وكانت قيمتها غير مبينة فى الحكم او القرار او كانت القيمة التى عرف عنها الاخصام اقل من القيمة الحقيقية فتقدر قيمة الثمن الذى تؤخذ عليه الرسوم بمعرفة ارباب الخبرة سواء كان بناء على طلب الكاتب او بطلب احد الاخصام

(المادة الثامنة والثلاثون) وطلب الكشف بواسطة ارباب الخبرة فى مواد الرسوم يقدم بعريضة لرئيس محكمة الاستئناف او لرئيس المحكمة التى اصدرت الحكم او القرار وهو يعين واحدا فقط من ارباب الخبرة بغير احتياج لسماع اقوال الاخصام ويحدد الميعاد الذى ينبغى حصول الكشف فيه ويقدم التقرير له عنه ويجوز مد هذا الميعاد بامر منه على عريضة تقدم اليه من احد ذوى الشأن

(المادة التاسعة والثلاثون) ويحلف اهل الخبرة اليمين امام الرئيس بان يؤدى مأموريته بكل امانة وذمة ويحدد اليوم والساعة التى يشرع فيهما بمباشرة عمله

(المادة الاربعون) ويعلن الكاتب الاخصام عن يد محضر باسم اهل الخبرة اليوم والساعة المحددين للشروع فى عملية الكشف قبل الميعاد المذكور بخمسة ايام بالاقل

(المادة الحادية والاربعون) يجوز للاخصام بالاتحاد مع الكاتب ان يقرروا قيمة العقار المقرر اخذ رسم عليه قبل نهو الكشف المذكور او بعده وقبل تقديم تقرير اهل الخبرة ويلزم حصول التصديق من الرئيس على هذا الاتفاق

(المادة الثانية والاربعون) بعد تقديم تقرير اهل الخبرة يصير تكليف الاخصام بالحضور للاطلاع عليه بقلم الكتاب بجواب يرسله لهم ويجوز اعطاهم صورة من التقرير المذكور فى مقابلة تحصيل رسم كتابة خمسة قروش عن كل ورقة واذا تراآى لاحد الاخصام لزوم اعادة كشف اهل الخبرة فيطلب ذلك بتكليف خصمه للحضور امام المحكمة الابتدائية وحين ذلك تعين المحكمة ثلاثة من اهل الخبرة وهم يباشرون مأموريتهم بالكيفية السابق توضيحها وفى الميعاد الذى يتحدد فى الحكم

(المادة الثالثة والاربعون) اذا زادت القيمة المقدرة بمعرفة اهل الخبرة وتجاوزت تلك الزيادة عن القيمة المعرف عنها الاخصام بقدر العشر فمصاريف الكشف يلتزم بها الممول عليه العقار ويجبر حينئذ على سداد العوائد التى تستحق على الزائد مهما بلغت قيمته

اما اذا كانت الزيادة لحد العشر فتكون مصاريف الكشف على طرف الحكومة

(المادة الرابعة والاربعون) مدة طلب اعادة كشف اهل الخبرة تكون خمسة ايام ابتداء من يوم توريد الرسوم

﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ فى الرسوم المقتضى تحصيلها فى المواد الجنائية ﴾

(المادة الخامسة والاربعون) الرسوم المستحقة على الاوراق فى المواد الجنائية يصير تأديتها مقدما بمعرفة كاتب المحكمة من نقودها وله الرجوع على المدعى اذا لم يثبت دعواه او على المحكوم عليه عند اثبات الدعوى بما يجب استرداده من تلك الرسوم

﴿ البقية تأتى ﴾

امين هنديه بمطبعة القاهرة امام سراية على باشا شريف

﴿ مديرها ومحررها سليم فارس ﴾